Palestinian Business Forum

منتدى الأعمال الفلسطيني

"نتواصل لمستقبل أفضل"

الحجر والرخام نفط فلسطين الأبيض ...

يغزو الأسواق العالمية

صناع الحجر الفلسطيني: " نفخر بحجر القدس، حيث به نقاوم بيد، وبيد أخرى نبني بلدنا."

يونيو / حزيران 2011

قسم الأبحاث والدراسات الاقتصادية – منتدى الأعمال الفلسطيني

© جمادى الآخر، 1432 هـ – حزيران، 2011.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

قسم الأبحاث والدراسات الاقتصادية– منتدى الأعمال الفلسطيني

الحجر والرخام نفط فلسطين الأبيض يغزو الأسواق العالمية، 2011.

www. pbf.org.ps

للتواصل معنا:

منتدى الأعمال الفلسطيني

بريطانيا– لندن

هاتف: 00442071937439 فاكس: 00442076919431

صفحة الكترونية: http://www.pbf.org.ps بريد الكتروني: info@pbf.org.ps

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد...

يؤدّي القطاع الصناعي دوراً رئيساً في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تتسابق الدول لتطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي. وتتّبع الدول في مجال التنمية الصناعية استراتيجيتين، أولاهما سياسة الإحلال محل الواردات، والتي من شأنها توفير البدائل الصناعية محلياً، مما يعكس أثراً ايجابياً على الميزان التجاري، وتتمثل الثانية في الإنتاج من أجل التصدير، مما يعزّز من قدرة الدولة على المنافسة عالمياً.

ويتميّز قطاع الصناعة في امتلاكه لأكبر القوى القادرة على التأثير في النظم الاقتصادية، ولا ينكر أحد دور القطاع الصناعي في ضمان السوق والمدخلات للقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتوفير العملات الصعبة. وبالتالي فإنّ قطاع الصناعة يأخذ على عاتقه دوراً أساسياً في رفع مستوى المعيشة للأفراد، من حيث استيعابهم داخل سوق العمل ورفع مستوى مهاراتهم. وتتعدّى أهمية الصناعة كونها تشكّل المنتج النهائي إلى إنتاج الموارد المختلفة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويعدّ الاقتصاد الفلسطيني مفتوحاً على الاقتصادات الأخرى في أرجاء العالم كافة، ويسعى إلى إنتاج بضائع وخدمات منافسة تتميز بقيمة وجودة عالية. وتكمن أهمية القطاع الصناعي الفلسطيني في توفير الفرص البديلة لبعض القطاعات الإنتاجية الأخرى والتي بدأت بالانحسار، مثل قطاع الزراعة، الذي يشهد انخفاضاً ملحوظاً بسبب ضعف قدرته التنافسية الخارجية، وسياسة التجريف ومصادرة الأراضي التي تتّبعها سلطات الاحتلال في المناطق الفلسطينية.

ومن هنا، رأينا أن يتناول التقرير موضوع صناعة الحجر والرخام في الأراضي الفلسطينية باعتبارها إحدى الصناعات الفلسطينية الرائدة والتي يُنظر لها في المجتمع الفلسطيني كعلامة على التميز والمكانة الاجتماعية والمادية على حدّ سواء، آملين أن نكون قد وفقنا في إلقاء الضوء على وضع نشاط هذه الصناعة في الأراضي الفلسطينية بهدف زيادة معرفة المهتمين ورجال الأعمال بالاقتصاد الفلسطيني، وتشجيعهم للاستثمار فيه كمساهمة في تحقيق استقلالية ونماء الاقتصاد الوطنيّ الفلسطيني.

المحتويات

تقديم ---------- 3

ملخص تنفيذي ---------- 5

الفصل الأول: لمحة عامة عن القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية ---------- 6

الفصل الثاني: صناعة الحجر حول العالم في سطور ---------- 8

الفصل الثالث: صناعة الحجر والرخام في الأراضي الفلسطينية ---------- 10

أولاً: منشآت قطاع صناعة الحجر والرخام ---------- 11

ثانياً: مميزات الحجر الفلسطيني وأنواعه ---------- 12

ثالثاً: انتاج قطاع صناعة الحجر والرخام ---------- 14

رابعاً: السوق الاستهلاكية للحجر الفلسطيني ---------- 15

خامساً: المؤسسات العاملة في قطاع صناعة الحجر والرخام ---------- 17

سادساً: التحديات التي تواجه تنمية قطاع صناعة الحجر والرخام ---------- 19

الفصل الرابع: الاستثمار في قطاع صناعة الحجر والرخام في الأراضي الفلسطينية ---------- 21

أولاً: مؤشرات نجاح الاستثمار في الحجر الفلسطيني ---------- 21

ثانياً: قصص نجاح منشآت وشركات عاملة في قطاع **صناعة الحجر والرخام** ---------- 23

ثالثاً: خطوات تنفيذ مشروع استثماري في فلسطين ---------- 26

خاتمة ---------- 28

قائمة المصادر والمراجع ---------- 29

ملخص تنفيذي

يعتبر قطاع المقالع وصناعة الحجر والرخام أحد أهم فروع القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يساهم هذا القطاع بأكثر من 4.5% من إجمالي الناتج المحلي، كما تشكّل 12.6% من الانتاج الصناعي القائم حالياً. ويعمل في هذا القطاع حوالي 25 ألف عامل موزعين على أكثر من 1100 منشأة ما بين شركة ومصنع ومحجر ومشغل.

ويتوفر الحجر الخام كمادة أساسية أولية ذات جودة عالية وألوان زاهية ومرغوبة وبكميات تجارية وبأحجام مختلفة تتيح لمصانع الحجر والرخام انتاج أنواع وأصناف متعددة تمتاز بجودة تنافسية في أسواق التصدير. وتتركز الصناعات المعتمدة على الحجارة في الضفة الغربية وتحديداً في كل من محافظات الخليل ونابلس وبيت لحم وجنين. ويستوعب السوق الفلسطيني المحلي أقل من ثلث الانتاج في حين يتم تصدير الكمية المتبقية لأسواق الاحتلال وللأسواق العربية والأوروبية والأمريكية.

وقد تطور هذا القطاع في العقود الأخيرة تطوراً نوعياً وملموساً من حيث حجم الاستثمارات والتكنولوجيا المستخدمة والتشغيل والقدرة التنافسية والتصدير إلى الخارج. ويُقدّر حجم الإنتاج الفلسطيني السنوي من الأحجار الجاهزة للاستخدام والرخام بـ 30 مليون متر مربع، وتصل نسبة الاستثمار في هذه الصناعة حوالي (700) مليون دولار على مستوى الوطن بينما تصل نسبة المبيعات السنوية بنحو (600) مليون دولار.

وتعمل وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية مع المؤسسات الأهلية والدولية كاتحاد صناعة الحجر والرخام ومركز التجارة الفلسطيني وغيرها على التعاون في إدارة هذا القطاع وتطويره والمساهمة في ترويج وتوريد المنتج الفلسطيني للخارج عن طريق تنظيم المشاركة في المعارض والمؤتمرات العالمية المتعلقة بهذه الصناعة، وإنشاء شبكة قنوات توزيعية في الأسواق الخارجية المختلفة.

ويواجه تطوير وتنمية قطاع صناعة الحجر والرخام كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى مجموعة من التحديات تتمثل في اجراءات الاحتلال التعسفية التي تستهدف عمليات نقل البضائع والمنتجات بين المدن الفلسطينية وعند تسويقها إلى الخارج، وعرقلة وصول العاملين إلى مناطق العمل الخاصة بهم. إضافة إلى انعدام وجود عمل منظم للقطاع وارتفاع تكلفة الانتاج وخطورة العمل في المحاجر ومشكلة التلوث البيئي الناتجة عن العملية الانتاجية لاستخراج الحجارة.

وبالرغم من كل العقبات المتوفرة إلا أنّ كافة المؤشرات تدلّ على نجاح الاستثمار في هذا القطاع الاقتصادي الهام الذي يندرج تحت المجالات التي يشملها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وقانون المناطق الصناعية الحرة، مما يدلّ على توفر تسهيلات وحوافز وضمانات عديدة لأي مستثمر محلي أو أجنبي يسعى للاستثمار فيه.

الفصل الأول

لمحة عامة عن القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية:

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الإنتاجية الرئيسة في اقتصاد أي دولة، لما له من دور مميز في إرساء القاعدة المادية للتقدم والبناء، وقدرته على إحداث النمو المطلوب في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا أصبح تطوير القطاع الصناعي يشكل هدفاً محورياً للدول لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، وذلك أنّ تنمية وتطوير الصناعة يعني تحقيق معدلات عالية جداً للنمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل واسعة، وبالتالي زيادة التنوع الاقتصادي الضروري لتحسين النمو الاجتماعي والتقني في تلك الدول.

وشهد القطاع الصناعي الفلسطيني ازدهاراً ملحوظاً منذ قيام السلطة الفلسطينية نتيجة لإقرار قانون تشجيع الاستثمار وبناء المدن الصناعية، مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار المحلي والخارجي، وبرز ذلك بصورة إيجابية من خلال مساهمة الصناعة في الناتج المحلي. وبحسب بيانات عام 2010، فقد بلغت مساهمة نشاط الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي 12.3%، وبلغ إجمالي عدد العاملين في ذلك النشاط نحو 73 ألف عامل في أكثر من 14,797 منشأة صناعية. كما تراجعت القيمة المضافة لنشاط الصناعة بنسبة 5.5% مقارنة مع العام السابق. وبلغ معدل إنتاجية العامل حوالي 16,520.3 دولاراً. أما بالنسبة لمعدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين المستخدمين بأجر في نشاط الصناعة فقد بلغ 80.1 شيكل.

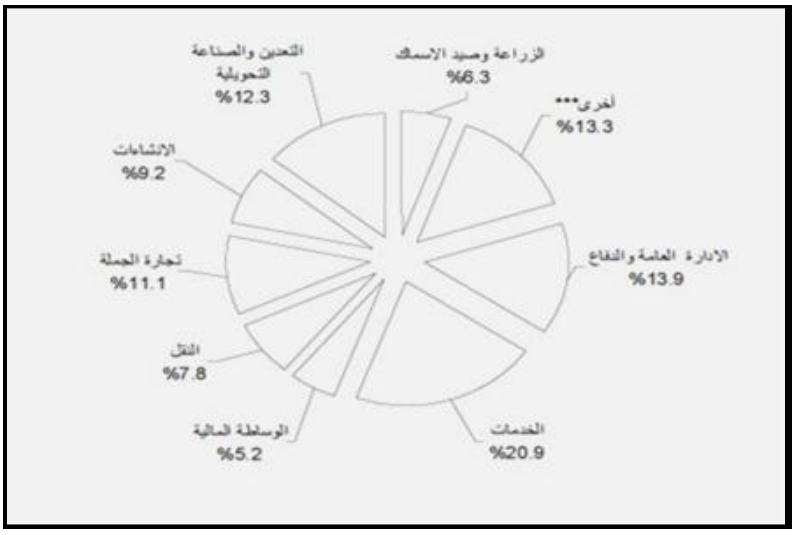

المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية

ويضمّ القطاع الصناعي الفلسطيني ثلاثة أنشطة أساسية، وهي: نشاط الصناعات التحويلية، والصناعات الاستخراجية التي تشمل نشاط التعدين واستغلال المحاجر ونشاط إمدادات الكهرباء والغاز والمياه، إضافة إلى الحرف الصناعية الصغيرة.

وتعدّ الصناعات التحويلية القطاع الأكبر من المؤسسات الصناعية باستحواذها على ما نسبته 98.31% من إجمالي عدد المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية. أما الصناعة الاستخراجية فهي تعدّ صناعة محدودة نسبياً، وأهم الصناعات في هذا المجال الكسارات لتقطيع الصخور والرخام، والمناشير الخشبية، واستخراج المعادن والأملاح غالباً من منطقة البحر الميت.

وتتخصص الصناعات الاستخراجية الفلسطينية في إنتاج المواد الخام المستعملة في عمليات البناء، فالمقالع والمحاجر تعمل على إنتاج الحجارة الخام التي يتم تقطيعها وتشكيلها وتجهيزها من قبل مناشير الحجارة، أما الكسارات فتعمل على إنتاج الرمال والحصمة وغيرها من مواد البناء الخام لكي يتم استخدامها في عمليات البناء اللاحقة.

ومن الجدير بالذكر إلى أنه ظهرت بعض الصناعات الثقيلة في فلسطين، مثل شركة النسيج الوطنية في القدس، إضافة إلى شركات ومصانع منتجات الألبان وشركات أخرى في مختلف مدن فلسطين.

الفصل الثاني

صناعة الحجر حول العالم ... في سطور

يعتبر الحجر من أقدم مواد البناء المعروفة، وبالنظر إلى خواصه الفريدة فقد اعتبر الحجر من المواد الأساسية في الأبنية الدائمة، وظلّ الحجر هو المادة السائدة في البناء حتى حلول القرن العشرين حيث أدخلت مواد أخرى. ويعتبر الحجر من أفضل وأجود مواد البناء التي عرفها الانسان على مر العصور، حيث أنه يتميز بخواص فيزيائية وميكانيكية خاصة بالإضافة إلى توفره للإنسان كمادة طبيعية في مواقع مختلفة في الأرض، وبحيث يمكن استخراجه وتشكيله بيسر وسهولة.

ويتوفر نوعين رئيسين من حجر البناء حول العالم، حجر طبيعي يتم استخراجه من الصخور، ونوع آخر صناعي والذي يعد عبارة عن أحجار تصبّ بقوالب مختلفة الأحجام والأشكال بخلطات خاصة، وهو لا بأس به من حيث التكلفة فقط، حيث أنه يعد أرخص من الحجر الطبيعي، إلا أنه وبالرغم من تطور صناعته كثيراً عما كان عليه وإدخال تقنيات حديثة على صناعته إلا أن جودته لا تضاهي جودة الحجر الطبيعي نظراً لإمكانية تأثره بالعوامل الطبيعية، وغالباً لا يمكن استخدامه لعمل كافة الديكورات اللازمة بسبب ثبات قياساته وعدم القدرة على التلاعب بها دائماً فأي عملية قص قد تتلف الحجر.

وللحجر الطبيعي عدة مصادر حول العالم، منها الأردن وفلسطين، والسعودية والمغرب، إضافة إلى ألمانيا وتركيا وإيطاليا وغيرهم. ويتميز الحجر الطبيعي بجودته من حيث ثبات الألوان وعدم تأثره بالعوامل الطبيعية والصلابة وقلة حاجته للصيانة.

وتؤكد الدراسات أنّ صناعة الحجر آخذة بالانتشار نتيجة لزيادة الطلب عليها في جميع أنحاء العالم، وتقدّر الزيادة السنوية العالمية لمبيعات الحجر والرخام بحوالي 10%، وبلغ معدل الاستهلاك السنوي للحجر في العالم حوالي 600 مليون متر مربع وبقيمة بلغت حوالي 28 بليون دولار.

عملية استخراج وتصنيع الحجر:

التحجير:

هي عملية إخراج الحجر من موضعه في المحجر. وقبل المباشرة في إخراج الحجر لا بدّ من معرفة صلاحية الحجر للاستعمال والتأكد من أنّ الحجر يحقق المتطلبات من حيث القوة والصلابة وإمكانية التصنيع والدوام واللون والمسامية بالإضافة إلى سهولة التحجير والوصول إليه والحجم والنقل وعمق التحجير وقرب الطبقات من السطح، وهي كلها عوامل مهمة من عوامل دراسة صلاحية الحجر للبناء. كما أنّ تركيب الطبقات والفواصل تلعب دوراً هاماً في إمكانية التحجير بكتل مناسبة قوية حيث يجب أن يخلو الحجر من الفواصل القريبة والتشققات والفواصل الضعيفة .

هذا ويمكن استعمال التثقيب والفلق في التحجير مع الاستعانة بالتشققات الموجودة بين طبقات الصخر فهذه تحدد سماكة الكتل التي يتم تحجيرها. وعند عمل الثقوب في المحجر ذي الطبقات تكون الثقوب متعامدة مع اتجاه الطبقات وفي حالة وجود الصخر ككتلة دون طبقات تعمل ثقوب رأسية وأفقية.

في كلتا الحالتين تدخل الأسافين لكي تفصل الصخر باتجاه الثقوب ثم تقطع إلى الكتل اللازمة ثم تهذب. وتستعمل المناشير لكي تقطع الصخر للأحجام والأبعاد المطلوبة.

التصنيع:

1. بعد استخراج الكتل الحجرية من المحاجر يتم تربيع هذه الكتل إلى المقاسات والأحجام المطلوبة إما يدوياً أو بالمنشار .
2. بعد ذلك يتم نقش الحجارة بالنقوش المطلوبة على ألا يقل غور الحجر في الوسط عن (150) ملم و (120) ملم و(80) ملم للحجر المستعمل في بناء الدرجة الأولى والثانية والثالثة على التوالي .
3. أما البطن العلوي والسفلي فيمكن أن ينقص الغور على 70.50ملم على التوالي فيما لا يجب أن تقل لصاقات الحجر (الجوانب الرأسية) عن 50.40 ملم على التوالي.
4. إذا استعمل المنشار الحجري في تربيع الحجر فيجب أن يتم تنقير لصاقات الحجر وبطنيه العلوي والسفلي بشكل كاف لإحداث التماسك الجيد مع الملاط.

الفصل الثالث

صناعة الحجر والرخام في الأراضي الفلسطينية

تعتبر صناعة الحجر والرخام والكسارات الصناعة الاستخراجية الوحيدة في فلسطين، وتشكّل مع صناعة المناشير إحدى الصناعات الفلسطينية التقليدية ذات التاريخ العريق، وأحد القطاعات الهامة الداعمة للاقتصاد الوطني الفلسطيني، وداعماً أساسياً من دعائم بناء الكيان الاقتصادي المستقل، التي تلعب دوراً هاماً في تلبية الطلب المحلي لقطاع الإنشاءات من جهة وفي الصادرات التقليدية الفلسطينية من جهة أخرى.

ويتوفر الحجر الخام كمادة أوليّة أساسية وبكميات تجارية ويمتاز بنوعيته وجودته وتعدد ألوانه، وبأحجام تتيح لمصانع الحجر والرخام انتاج أنواع متعددة منه.

وقد تطور هذا القطاع في العقود الأخيرة تطوراً نوعياً ملموساً وعلى كل الصعد من حيث حجم الاستثمار والتكنولوجيا المستخدمة والعمالة والقدرة التنافسية والتصدير إلى الخارج. إذ تميزت الصناعة بتحسّن وسائل الإنتاج سواء وسائل استخراج الحجر أو وسائل الانتاج من حيث الماكينات والمعدات الحديثة، حيث أصبحت صناعة الحجر الفلسطينية تعتمد على أحدث التقنيات، ويتم إعداد تصميماتها بوساطة أجهزة الكمبيوتر وبأحدث التقنيات العالمية من قبل مهندسين يتقن العديد منهم فنون المدرسة الإيطالية التي تأثرت بها هذه الصناعة كثيراً، مما زاد من حجم الإقبال العالمي عليها.

وتنتشر صناعة المحاجر والكسارات في كافة المدن الفلسطينية، حيث تتوفر المواد الخام الأولية على سلسلة جبلية تمتد من شمال فلسطين إلى جنوبها وتتركز هذه الصناعة في محافظات جنوب الضفة الغربية وتحديداً في محافظتي الخليل وبيت لحم بصفتها أرض مسطحة للمحاجر، حيث يتم استخراج الصخور وإنتاج قطع حجارة كبيرة، ثم تقوم المصانع والمناشير بقصها وصقلها لصنع الحجارة والرخام. كما يلاحظ تواجد ملحوظ للصناعة في محافظات شمال الضفة الغربية وذلك في محافظة جنين (قباطية، عجة)، ونابلس (جماعين وعصيرة الجنوبية)، ورام الله، وطولكرم. حيث يستخرج منها الرخام وأحجار البناء التي استخدمت عبر التاريخ لبناء بعض من أشهر المعالم في الشرق الأوسط مثل المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة المهد.

أولاً: منشآت قطاع صناعة الحجر والرخام

تشير الإحصائيات الرسمية المتوفرة إلى أنّ العدد الإجمالي للمنشآت التي لها علاقة بهذه الصناعة سواء تلك الرسمية أو غير الرسمية تبلغ حوالي 1124 منشأة بين مشغل ومحجر ومصنع كبير وشركة متوسطة وورش ومنشآت موزعة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة على شكل تجمعات كبيرة وصغيرة، تتميز باستخدامها أحدث ماكينات قص وتشكيل الحجر المستخدمة عالمياً، وتستحوذ محافظتي الخليل وبيت لحم على 70% من هذه المنشآت.

ويقدّر حجم العاملين في هذا القطاع حوالي 25,000 فلسطيني من إداريين وعمالة ماهرة وعمالة غير ماهرة، إضافة إلى الأيدي العاملة التي تعمل داخل الأراضي المحتلة والتي يلجأ الاحتلال لاستخدامهم نظراً لعدم توفر العمال المهرة لديهم. وقد ساعد ازدياد عدد مناشير الحجر وتطورها على زيادة استيعابها للأيدي العاملة، بحيث يمكن أن يستوعب منشار الحجر الواحد ثمانية عمال ودقاقين كمتوسط حسابي، وهناك بعض المناشير الكبيرة التي تستوعب أكثر من 25 عاملاً ودقاقاً.

ومن بين المنشآت السابقة، ينتشر حوالي 600 منشار للحجر في الأراضي الفلسطينية، منها حوالي 50 منشار في منطقة نابلس، و20 منشار في جنين، و10 مناشير في طولكرم، و250 منشار في مدينة بيت فجار لوحدها. ويقدّر عدد المحاجر العاملة في محافظة الخليل لوحدها حوالي 120 محجراً و250 مصنعاً، إضافة إلى المشاغل والمعامل الصغيرة، ويعمل فيها نحو 9 آلاف عامل.

ويمكن تصنيف المحاجر والكسارات في فلسطين حسب كيانها القانوني إلى مؤسسات فردية وتبلغ نسبتها 35%، وشركات تضامن بنسبة 8%، وشركات محاصة بنسبة 46%، ومسؤولية محدودة بنسبة 1% ومساهمة مقفلة بنسبة 9% وجمعية تعاونية بنسبة 0.5% وشركة أجنبية بنسبة 0.5%. أما من حيث الشكل العام للملكية والذي يتوزع بين منشآت فردية ومساهمة فإنّ 55% من المحاجر يملكها شخص واحد و45% مساهمة خصوصية.

أما الكسارات، فإن 91% منها مساهمة خصوصية و9% فردية. ويعود السبب الرئيسي في التباين لطبيعة الملكية بين المحاجر والكسارات إلى ارتفاع حجم رأس المال المطلوب للتأسيس والاستثمار في الكسارات مقارنة مع المحاجر، وعدم القدرة على التمويل الذاتي الفردي في الكسارات.

ثانياً: ميزات الحجر الفلسطيني وأنواعه

يتمتّع الحجر الفلسطيني بسمعة مرموقة في العالم، وذلك لجودته العالية أولاً نظراً لأنّ نوعية الصخر الفلسطيني –باعتباره المورد الاقتصادي الطبيعي للحجر– يعدّ من أجود الأنواع على الإطلاق، فقد تم أخذ عينة من الصخر من منطقة جماعين قرب نابلس وتم فحصها في معرض بغداد الدولي قبل عشر سنوات، وتبيّن أنه أجود أنواع الحجر في منطقة الشرق الأوسط. إضافة إلى قدسيته ثانياً وأهميته الروحية والدينية لمستخدميه في الخارج كونه مستخرجاً من أرض مقدسة، والكثير من المطارات والكنائس والمراكز التجارية والمباني في جميع أنحاء العالم مبنية ومرصوفة بالحجر والرخام الفلسطينيين.

ويتميز الحجر الفلسطيني بتنوع الانتاج والألوان والخصائص، وتُعرف جودته بناء على المصدر، إلا أنّ معظم أنواعه تطابق المقاييس والمواصفات العالمية لتميزه بصفات لا تتوافر في أي حجر آخر نظراً لعوامل طبيعية إلى جانب الخبرات الفنية والمتراكمة من خلال تعاقب الأجيال التي تخصصت في هذه الصناعة، ومن أهم هذه المميزات:

1. الصلابة والقساوة الشديدة والعزل الحراري.

2. مقاوم للماء، حيث أنّ نسبة امتصاصه للسوائل ضئيلة جداً.

3. يعمّر لمئات السنين ومناسب لكافة الظروف المناخية، حيث لا يتأثر بالعوامل الطبيعية من برودة وحرارة.

4. قلة الحاجة إلى الصيانة.

5. ثبات وثراء وتنوع ألوانه الطبيعية الخلابة.

6. المحافظة على الشكل والرونق الطبيعي.

7. إمكانية استخدامه في بناء واجهات العمارات والأدراج والأعمدة والديكورات والأرضيات، وفي تجهيز المطابخ والحمامات.

وتوجد أنواع وألوان عديدة من الحجر في الأراضي الفلسطينية لا توجد في أية مناطق أخرى في العالم، ويُعرف عادة الحجر نسبة إلى موقع استخراجه. ويمكن تصنيف الأنواع التي تنتجها مصانع الحجر إلى ثلاثة أصناف رئيسة تتمثل في الألواح أو البلاط، وهو انتاج الألواح بواسطة المنشار، ومن ثم يقطع اللوح إلى بلاطات بأحجام ومقاسات مختلفة بحسب الاحتياجات. أما ثانيها فهو حجر البناء وهو الانتاج التقليدي لأغلبية المنشآت الفلسطينية، وتنتج هذه الحجارة بأشكال مختلفة تستعمل في أعمال البناء مثل (الملطش، المطبز، المسمسم، المفجر، الملس، والسادة) وغيرها من المسميات المحلية. وأخيراً الحجر الخام المستخرج من المحاجر وهو بحاجة إلى التصنيع والتشكيل. ويتوفر هذا الحجر بكافة الألوان الطبيعية مثل الأبيض والأحمر والأصفر والأرزق والأسود، إضافة إلى ألوان متداخلة بعدة درجات طبيعية. كما تشتمل صناعة الحجر الفلسطيني على صناعة الرخام بكافة درجات السماكة والقياسات.

ثالثاً: انتاج قطاع صناعة الحجر والرخام

يعتبر قطاع صناعة الحجر والرخام من أنشط الصناعات في الأراضي الفلسطينية، حيث يساهم بما نسبته 4.5% من إجمالي الناتج القومي و30% من إجمالي عائدات القطاع الصناعي. ويشغّل القطاع حوالي 25 ألف عامل يعملون بشكل مباشر في الصناعة وآلاف العمال الذين يعملون في القطاعات المساندة كالنقل والشحن. وتساهم المحاجر والكسارات والمناشير معاً بنسبة 5.5% من المنشآت الصناعية، وتشمل نحو 8% من العاملين فيها. كما تشكّل 12.6% من الانتاج الصناعي القائم حالياً.

ويُنتج الحجر الفلسطيني من 247-280 مقلعاً في الضفة الغربية، واستناداً للمصادر الرسمية، فإنه يقدّر حجم الانتاج السنوي للحجر والرخام بنحو 30 مليون متر مربع، منها نحو 8 ملايين متر مكعب من الحجر المصنّع و350 ألف متر مكعب من الحجر الخام من منطقة الخليل فقط.

وتحتل فلسطين المركز الثاني عشر عالمياً في صناعة وتصدير الحجر حسب القائمة الصادرة عن مركز التجارة العالمي. وتعتبر هذه المكانة متقدمة مقارنة مع حجم الأراضي الفلسطينية الصغيرة نسبياً. وبلغت قيمة الانتاج الفلسطيني من الحجر 4% تقريباً من الإنتاج العالمي، حيث يشكّل الانتاج الفلسطيني حوالي ضعفي الانتاج الألماني ونصف الانتاج التركي و70% من الانتاج الأمريكي في الأوضاع الطبيعية دون وجود أية ظروف سياسية من شأنها أن تؤثر على كمية الانتاج.

وتقدّم هذه الصناعة حوالي 700 مليون دولار سنوياً للاقتصاد الفلسطيني، وتصل المبيعات السنوية لكل مستخدم في صناعة الحجر والرخام إلى 30,000 دولار، ويعتبر هذه الحجم أعلى بخمس مرات من مستوى إنتاجية العامل عبر كافة القطاعات الأخرى في فلسطين.

رابعاً: السوق الاستهلاكية للحجر الفلسطيني

تشير آخر الإحصائيات إلى أنّ حجم المبيعات من هذا القطاع تقدّر سنوياً بنحو 600 مليون دولار، حيث أنّ 60% من المبيعات يتم تسويقها داخل الخط الأخضر، و15% في الأسواق العالمية، و25% في الضفة الغربية وقطاع غزة التي توقف التوريد إليها منذ بداية عام 2000، حيث كان نصيبها يتراوح ما بين 3-5%. ومن الجدير بالذكر أنّ هناك نسبة من الحجر الفلسطيني المباع لأسواق الاحتلال يعاد تصديره للخارج.

ولقد شكل الرخام السلعة الأكثر تصديراً لعام 2008 حبث بلغت قيمة صادراته حوالي 84 مليون دولار وبنسبة 18.8% من إجمالي الصادرات. وتستخوذ أسواق الاحتلال على النسبة الأكبر من الصادرات من الحجر والرخام بنسبة 82.9% تليها الأردن والدول العربية بنسبة 9.7%، ولبقية دول العالم 7.4%.

وبحسب المعطيات السابقة، فإنّ تصدير الحجر يتم الآن لأكثر من 56 دولة عربية وأجنبية، وفي مقدمتها الأردن ودول الخليج وكندا والولايات المتحدة الامريكية واليابان والصين وروسيا واستراليا، إضافة إلى العديد من الدول الأوروبية الأخرى التي تدخله في مشاريعها العمرانية الضخمة مثل فرنسا وألمانيا.

وبالرغم من ازدهار صناعة الحجر الفلسطيني ابتداءً من منتصف التسعينات إلى أنها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية في عام 2000 تراجع حجم الصادرات من الحجر والرخام، فبينما كانت تقدّر بنحو 450 مليون دولار سنوياً، تراجعت لتصل إلى قرابة 280 مليون دولار. ومن جانب آخر، فإنه كان يتم تصدير كميات كبيرة من الحجر الفلسطيني إلى أسواق الخليج عن طريق الأردن، إلا أنّ اليوم انخفضت هذه الكميات عما كانت عليه بسبب مضاعفة الرسوم الجمركية من قبل الأردن من 25% إلى 100%، حتى أصبح لا يتعدى عدد المصانع التي تقوم بتصدير بضاعتها الخمسة مصانع بعد أن تجاوزت العشرين مصنعاً سابقاً.

أما فيما يتعلق برغبة أسواق الاحتلال باقتناء الحجر الفلسطيني، فيُعزى سبب رواجه داخل الخط الأخضر إلى عدم وجود العمال المهرة داخل الأراضي المحتلة حيث أنّها لا تملك فنيين مهرة ليصبح الحجر قابلاً للبناء، مما يضطرها إلى شراء الحجر من الضفة الغربية. كما تقوم أسواق الاحتلال ببيع المنتوجات وتصديرها للخارج وخصوصاً للدول التي ترفض التعامل مع الشركات الفلسطينية بشكل مباشر كالولايات المتحدة، حيث تفرض على الفلسطينيين البيع لسوق الاحتلال التي تقوم بدورها ببيع المنتوجات لأمريكا بثلاثة أضعاف السعر البخس الذي تفرضه على الجانب الفلسطيني. كما يعمد الاستيطان لاستخدام صنف معين من الحجارة ويسمى "المعتّق" في تعمير مستوطناته كي يعمل على إيهام العالم بامتداده التاريخي في فلسطين، حيث يمتاز ذلك الحجر بكونه يوحي بقدم المبنى وعراقته.

وفيما يتعلق بنسبة المبيعات تبعاً لنوع الحجر، فتشير الارقام إلى أن الحجر المحلي يحتل 38% من مجموع المبيعات الفلسطينية، ويباع 82% منه إلى الاراضي المحتلة، في حين يبلغ استهلاك الضفة الغربية والقطاع من هذا الحجر حوالي 11%. ويحتل الحجر الملطش المرتبة الثانية من حيث المبيعات، أي ما نسبته 31% من مجموع المبيعات، وتحصل الاراضي المحتلة على أغلبية المبيعات بنسبة 74% كما أن الحجر الملطش يباع بشكل أكبر في فلسطين 22% مقارنة بالحجر المحلي.

أما الحجر المسمسم يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 10%، وعلى عكس الأنواع السابقة فإن هذا النوع من الحجر يباع بنسبة 65% منه في الضفة الغربية و33% في الاراضي المحتلة. بينما يباع حجر المطبة في داخل الخط الأخضر.

خامساً: المؤسسات العاملة في قطاع صناعة الحجر والرخام ونشاطاتها

يعمل في هذا القطاع إلى جانب وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية بعض المراكز والاتحادات الصناعية، والتي تقوم بتقديم خدمات مختلفة من تقديم الاستشارات والعمل على تطوير القطاع والمساهمة في تسويق وتوريد المنتج الفلسطيني.

ومن أهم هذه المؤسسات اتحاد صناعة الحجر والرخام الذي تأسس في عام 1996م كممثل حقيقي لهذه الصناعة في فلسطين أمام المؤسسات الحكومية والخاصة والدولية، والدفاع عن مصالح الأعضاء واهتماماتهم، والعمل على ترويج وتنمية صناعة الحجر والرخام في الأراضي الفلسطينية. ويهدف الاتحاد إلى تنمية وتطوير مهارات العاملين في هذه الصناعة لغرض زيادة الانتاج وتشجيع الصادرات. ويشكل الاتحاد قناة اتصال فعالة بين المنتجين الفلسطينيين وبين المستثمرين المحتملين والزبائن الخارجيين.

ويقوم الاتحاد بالتعاون مع مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) بتنظيم المشاركة الفلسطينية المتمثلة بمجموعة من الشركات المتخصصة في صناعة الحجر والرخام في المعارض الدولية والمؤتمرات والندوات المتعلقة بهذه الصناعة مثل معرض "ليفانت" في الأردن، ومعرض "الخمسة الكبار" في مركز دبي التجاري العالمي المتخصص في عرض أحدث تقنيات البناء والمياه والبيئة والتكييف والتبريد والزجاج والمعادن في منطقة الشرق الأوسط، ومعرض (COVERIG) في الولايات المتحدة الأمريكية. كما وأشار الاتحاد في خطته الترويجية السنوية القادمة المشاركة في عدة معارض في مقدمتها معرض فيرونا في إيطاليا، ومعرض آخر في الصين، إضافة إلى تنظيم بعثات تجارية لأعضائه ومنتسبيه إلى معارض أخرى هامة في ألمانيا والهند وأمريكا وتركيا. ومن ناحية أخرى، يمتلك الاتحاد رؤية لبعض الأسواق الواعدة في أوروبا الشرقية والسوق الكورية الجنوبية، إذ يجري الآن الإعداد لزيارة بعثة تجارية للمشاركة في أحد المعارض في تلك الأسواق.

ويؤكد مركز التجارة الفلسطيني أنه يسعى بالتعاون مع الاتحاد كذلك إلى انشاء شبكة قنوات توزيعية واسعة في دولة الامارات العربية المتحدة بغية تلبية احتياجات قطاع التشييد والبناء هناك إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي. كما ويجري التخطيط لإنشاء وحدات لتخزين الحجر والرخام في الأردن لضمان تواصل عمليات توفير هذه المنتجات للأسواق في المنطقة والعالم.

ومن الجدير بالذكر أن لمؤسسات اتحاد العام للصناعات الفلسطينية ومؤسسة كرانا ومشروع EDIP دور في الدعم المتواصل للكثير من البرامج والمشاريع التي تخص القطاع.

وتعد وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية مظلة حقيقية للقطاع الصناعي، وتسعى جاهدة لتطوير هذا القطاع إدراكاً منها لأهميته للاقتصاد الوطني، ويعد مشروع إيصال التيار الكهربائي إلى مناطق صناعة الحجر والرخام في بيت فجار وسعير الذي تم انجاز جزء كبير منه إحدى الدلائل على ذلك. كما تم تشكيل لجنة مشاركة ما بين الوزارة واتحاد صناعة الحجر والرخام لمتابعة الأمور المتعلقة بالمشاكل التي قد تواجهها هذه الصناعة والتفكير في أي برنامج يساعد في تطويره وتنميته بهدف إيجاد فرص عمل للأيدي العاملة وتعزيز نسبة المواطنين من هذه الفرص. وتقوم الوزراة بالكثير من التسهيلات للتجار والعاملين في هذا الحقل وتعفي المصدرين من الجمارك ومن الرسوم على شهادات المنشأ. وتعد هي المسؤولة إضافة للبلديات والمجالس المحلية لمختلف المدن الفلسطينية عن إعطاء الرخص للمحاجر المطابقة للشروط، حيث تحظر الترخيص لتلك المحاجر في المناطق القريبة من البيوت والمساكن أو امتداد العمران.

وإضافة للمؤسسات السابقة، فقد تم إنشاء "مركز الحجر والرخام" في عام 2009 ومقره في جامعة البوليتكنيك في الخليل. ويقوم هذا المركز على أساس شراكة فريدة من نوعها جمعت بين القطاع العام المتمثل في وزارة الاقتصاد، والقطاع الأكاديمي (جامعة البوليتكنيك)، والقطاع الخاص المتمثل في اتحاد صناعة الحجر والرخام. وتنفذ هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO مشروع تأسيس المركز والذي يتم تمويله من الحكومة اليابانية.

ويعتبر المركز المتخصص الأول من نوعه في الشرق الأوسط الذي يُعنى بصناعة الحجر والرخام في فلسطين، وهو مجهز بأحدث الماكينات والمعدات اللازمة لتحقيق الهدف منه. ويهدف المركز إلى تنمية وتطوير وثبات صناعة الحجر والرخام في فلسطين من خلال العمل على رفد الصناعة بكادر محلي متعلم ومدرب ومؤهل يحمل شهادة الدبلوم في تخصص تكنولوجيا صناعة الحجر والرخام يقوم على أساس برنامج أكاديمي معتمد من قبل وزارة التربية والتعليم العالي. كما يوفر المركز العديد من الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في هذه الصناعة وتقوم بتقديم الاستشارات اللازمة لهم عن طريق الوحدة الاستشارية التي اتخذت من اتحاد صناعة الحجر والرخام مقراً لها.

ومن جانب آخر، يوفر المركز العديد من الفحوصات المخبرية المعتمدة محلياً وعالمياً لصناعة الحجر والرخام، والتي يحتاجها التاجر والصانع والمستثمر خلال عملية تصديره لمنتجات الحجر والرخام، والتي من خلالها يمكن الاستعاضة عن عمل الفحوصات لدى المختبرات الاسرائيلية أو الدولية. وتكسب هذه الفحوصات المنتج الفلسطيني ثقة الزبون الخارجي.

ويتم الآن التنسيق مع مدارس ومعاهد الحجر في إيطاليا للاستفادة من تجربتها في تطوير المركز، حيث تم مؤخراً زيارة لوفد فلسطين لإيطاليا للاطلاع على تجارب تلك المدارس. ويؤكد المركز على حرصه حالياً على تطوير أنظمة الجودة لدى شركات الحجر، حيث بصدد البدء بتنفيذ مشروع تأهيل عشر شركات للحصول على شهادة الجودة "ISO".

سادساً: التحديات التي تواجه تنمية قطاع صناعة الحجر والرخام

تعّرض قطاع الحجر والرخام لهزات قوية مثل حرب الخليج وإغلاق أسواق الخليج في وجه منتجاته وانتفاضة الأقصى التي أثرت على حجم الانتاج والمبيعات منه في الداخل والخارج. ورغم أهمية القطاع وحيويته للاقتصاد الوطني، إلا أنه يواجه جملة من المعيقات التي قد تهدد هذه الصناعة، منها:

1. ممارسات الاحتلال الإسرائيلي: لم يسلم قطاع صناعة الحجر والرخام كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى من الإجراءات الاحتلالية المتعددة، والتي تتمثل بـ:

- وجود العديد من المحاجر والمقالع في مناطق خاضعة للسيطرة الاسرائيلية، مما يجعل العمل فيها في غاية الصعوبة وتحتاج الحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة لدخولها، والتي لم تمنح السلطات أياً منها منذ عام 1995م. وتقوم قوات الاحتلال بين الفينة والأخرى بعمليات دهم لتلك المناطق وتصادر بعض المعدات وتتلف القسم الآخر وتعتقل أصحابها بحجة التهرب الضريبي، وهذا ما حدث مؤخراً في محاجر بيت فجار وفي جماعين بنابلس. ولعلّ منطقة "صُلّيب" التابعة لمدينة بيت جالا تصلح مثالاً على ذلك، حيث اشتهرت المنطقة بحجرها الوردي لكن الاحتلال سيطر عليها وضمها إلى حدود بلدية القدس وأصبح اسمها "جيلو" ليقضي بذلك على صناعة استخراج الحجر منها التي استمرت أكثر من ألفي عام. إضافة إلى ذلك، كان قد أقرّ الكنيست الاسرائيلي في بداية العام الحالي مشروع قانون جديد يقضي بفرض عقوبات شديدة تصل إلى 300 ألف شيكل و3 سنوات سجن لكل من يشتري أو ينقل مواد من محاجر غير مرخصة.

- عرقلة عمليات النقل: تعرقل سلطات الاحتلال عملية نقل البضائع أو المعدات بين المدن الفلسطينية عبر نشر الحواجز المختلفة. كما أنّ المعابر الحدودية بحد ذاتها تعتبر مشكلة كبيرة لدى أصحاب المصانع والشركات، حيث تحتاج إلى عدة مركبات لنقل البضاعة، وهو ما يجري على معبر ترقويا حيث تحتاج إلى شاحنتين، الأولى تنقل البضائع من المصنع إلى المعبر فيتم إنزال الحمولة على المعبر وفحصها، وشاحنة أخرى من المعبر إلى وجهتها. وكل هذه العملية المعقدة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الشحن والنقل مما يقلل من قدرة المنتج الفلسطيني التنافسية، إضافة إلى احتمالية إتلاف متعمد من قبل سلطات الاحتلال لقسم من البضاعة أثناء التحميل والتنزيل. وبسبب ازدياد المعيقات أمام الحركة والنقل والعقوبات المفروضة على كثير من مواقع العمل نقلت حوالي 60 منشأة عملها من منطقتي بيت لحم والخليل إلى الأردن.

2. انعدام وجود عمل منظّم للقطاع وغياب الدعم الحكومي البارز نظراً لعدم توفر رقابة للسلطة الفلسطينية في الكثير من مناطق العمل. وتعتمد الكثير من المناطق على الاجتهادات الشخصية في عمليات الاستكشاف والتنقيب، إضافة إلى مشكلة النقص في الكوادر والكفاءات الفنية والإدارية والتسويقية، وكل ذلك ينعكس سلباً على تطوير الشركات وفتح آفاق جديدة تحديداً للتسويق.

3. ارتفاع تكلفة الانتاج: تواجه المحاجر مشكلة تتمثل في عدم تمكّن أصحابها من الاستعانة بالشركات التي تقوم بعملية التفجير للاكتشافات الأولية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة الحصول على المواد الخام، لأن استخدام الجرافات والحفارات لهذا الغرض يعتبر أمراً مكلفاً. إضافة إلى ذلك فإنّ ارتفاع تكلفة الانتاج بسبب الارتفاع في أسعار الكهرباء والطاقة بشكل عام وكذلك أسعار المياه وأجور العمال جعل المنتج الفلسطيني أغلى ثمناً من المنتجات المنافسة الأخرى مثل الصينية والهندية والبرازيلية والتركية. وبالرغم من ذلك لا يرى العاملون في هذا المجال أنّ مشكلة ارتفاع تكاليف الانتاج مشكلة جوهرية إذ أنّ انتاجية العامل في هذا القطاع هي الأعلى وتفوق انتاجية عمال القطاعات الاقتصادية الأخرى في فلسطين أو انتاجية عمال القطاع نفسه خارج فلسطين.

4. على الرغم من دخول الآلات الحديثة في عملية استخراج الحجر الخام، إلا أنّ هناك الكثير من المحاجر التي ما زالت تستخدم معدات وآليات قديمة، وبالتالي تعدّ هذه المهنة بالنسبة للعاملين مهنة المصاعب ومن أكثر المهن خطورة حيث يستخرجون الأحجار بأيديهم ما يشكّل عليهم كثير من المخاطر من تساقط الأحجار عليهم، وتعرّضهم لإصابات عمل خطيرة أودت بحياة الكثيرين منهم.

5. مشكلة التلوث: ترتبط العمليات الإنتاجية في صناعة الحجر بمخلفات صناعية ذات تأثيرات بيئية على الإنسان والأرض والمياه الجوفية، حيث تنتج صناعة الحجر كميات كبيرة من بودرة الحجر التي تسبب مشاكل تلوث للتربة وللمياه الجوفية، ومشاكل صحية عديدة للعاملين فيها. إلا أنه منذ مدة ويقوم فريق من الباحثين الفلسطينيين في الجامعات الفلسطينية ومركز التكامل مع الصناعة بإجراء العديد من الجهود البحثية للتخلص من هذه النفايات والتقليل من تأثيراتها البيئية السلبية.

الفصل الرابع

الاستثمار في قطاع صناعة الحجر والرخام في الأراضي الفلسطينية

بحسب تقديرات اتحاد صناعة الحجر والرخام، فإنّ نسبة الاستثمار في هذا القطاع تصل إلى حوالي "700" مليون دولار على مستوى الوطن. وعلى الرغم من تراجع صادرات هذا القطاع بعد انتفاضة الأقصى الثانية وتأثره بالظروف والتقلبات السياسية بشكل عام إلا أنه يعد أقل قطاعات الاستثمار الفلسطيني تضرراً وتأثراً، وذلك بسبب انتفاء عنصر تلف المنتوج في حال عملت اجراءات القمع الاسرائيلية على عرقلة حركة نقله عبر حواجزها المنتشرة في المدن الفلسطينية أو عبر تأخير مرورها عبر الحدود الفلسطينية الأردنية.

ويبلغ متوسط حجم الاستثمار في المحجر الواحد إلى 102 ألف دولار أمريكي مقابل 29 ألف دولار لكل منشأة في القطاع الصناعي ككل. وهذا يعني أنّ متوسط الاستثمار في المحافر يفوق ثلاثة أضعاف ونصف متوسط رأس المال المستثمر لكل منشأة في القطاع الصناعي. أما الكسارات فقد تراوح حجم رأس مالها ما بين 0.3- 6 مليون دولار.

أولاً: مؤشرات نجاح الاستثمار في الحجر الفلسطيني

يتضح مما سبق ذكره من مميزات للحجر الفلسطيني بأنه قد حظي بثقة العالم أجمع، وتكمن الميزة التنافسية له في كونه من إنتاج أرض مقدسة وذي أهمية روحية ودينية كبيرة في العالم لمعتنقي كافة الديانات السماوية، إضافة إلى تنوع ألوانه وخصائصه وقدرته على منافسة الحجر حول العالم من حيث الجودة.

ونظراً لكون السوق الفلسطيني سوقاً ناشئة غير مستثمرة فعلياً مع وجود إمكانات هائلة للاستثمار، فإنّ ذلك يجعل مسألة النهوض بالاقتصاد الفلسطيني قائماً على القطاع الخاص وأحد أهم ركائزه ودعائمه. وما زالت القطاعات الصناعية الفلسطينية غير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي والدولي من السلع الصناعية الاستهلاكية بشكل كافٍ، مما يتيح للمستثمرين فرصة الدخول إلى الأسواق وتحقيق النجاح بسهولة خصوصاً في قطاع الصناعات الرائدة كصناعة الحجر والرخام التي لها قدرة تنافسية كبيرة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

كما إن للاستراتيجية الاقتصادية الفلسطينية المتبعة والموجهة نحو زيادة صادرات المنتجات الفلسطينية للخارج والتي يتم السعي لتحقيقها بفعل عملية التكامل مع الاقتصادات الدولية والإقليمية من خلال شبكة من اتفاقات التجارة الحرة والاتحادات التجارية، إضافة إلى سياسة مقاطعة منتجات المستوطنات كجزء من استراتيجية إحلال السلع المحلية مكان السلع المستوردة، كل ذلك يوفر فرصة كبيرة لدى المستثمرين وأصحاب المشاريع الفلسطينية للتوسع والنمو ويسهل عملية وصول البضائع والسلع والخدمات إلى الأسواق الأجنبية. كما ويدخل الاستثمار في قطاع صناعة الحجر ضمن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني الذي يقدّم الكثير من التسهيلات والضمانات والحوافز والإعفاءات الضريبية والإجراءات المسهلة للاستيراد والتصدير، وغيرها من التسهيلات التي تشجع أصحاب رؤوس الأموال على استثمار جزء منها في هذا القطاع.

ولعلّ أكثر ما يثني المستثمرين عن الإقدام على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية هو تقلبات الأوضاع السياسية وعدم استقرار الأمن في المنطقة باعتبارها واقعة تحت الاحتلال. إلا أنّ هذا الأمر لم يعد مقلقاً بشكل كبير نظراً لتوفر عدد من المشروعات والمبادرات المشتركة بين السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وبين عدد من الدول والوكالات الدولية التنموية لغرض مساعدة القطاع الخاص وتمكينه من لعب دوره المستهدف، إضافة إلى ما سبق ذكره بخصوص قطاع الحجر من أنه أقل القطاعات الاقتصادية تأثراً وتضرراً. ومن أبرز هذه المبادرات:

1. اتفاقية تأمين المخاطر السياسية للاستثمارات مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ميغا (MIGA):

اتفاقية وقعت بين السلطة الفلسطينية ومجموعة البنك الدولي عام 2008 لضمان الاستثمارات المحلية والأجنبية في الأراضي الفلسطينية. وبناء عليه، تم إطلاق صندوق ائتماني بهدف توفير ضمانات تتيح للمستثمرين استرداد استثماراتهم في حالة تدهور الوضع الأمني والتعرض لمخاطر غير تجارية تؤدي إلى توقف العمل في المشاريع الاستثمارية. ويرعى الصندوق كل من البنك الاوروبي للاستثمار والحكومة اليابانية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

2. التأمين ضد المخاطر السياسية بالتعاون مع OPIC:

انطلق مشروع التأمين الفلسطيني من المخاطر السياسية في عام 2005، حيث تم إنشاء هيئة ممولة من القطاع العام والخاص تضم هيئة الاستثمارات الخاصة في الخارج ومبادرة الاستثمار في الشرق الأوسط. كما وقعت شركة التأمين الوطنية اتفاقية مع شركة اوبيك ومباردة الاستثمار في عام 2008 لمنح تغطية تامين ضد المخاطر السياسية لقطاع الصادرات الفلسطينية، بحيث يتم تعويض المصدّرين الفلسطينيين عن الأجور والغرامات الناجمة عن عدم تمكنهم من إيصال منتوجاتهم للمعنيين بسبب المعيقات الاسرائيلية. وسيتمكن المصدرون من شراء التأمين بتكلفة ميسورة لتغطية كلفة البضائع المشحونة أو الممتلكات المعرضة للمخاطرة.

هذا، وبالنظر إلى مؤشرات قطاع الصناعة الحالية في الحجر تبيّن أنّ انتاجية العامل في القطاع تزيد بنسبة 35% مقارنة بالقطاع الصناعي ككل، وتُعزى هذه الزيادة في الانتاجية إلى زيادة كثافة استخدام عنصر رأس المال في قطاع التعدين واستغلال المحاجر. كما أنّ القطاع يحقق هامش إجمالي ربح بنسبة 12%، ومعدل العائد على الاستثمار بلغ 13%.

ثانياً: قصص نجاح منشآت وشركات عاملة في قطاع صناعة الحجر والرخام

حصلت سبع شركات للحجر والرخام على شهادة الآيزو 2000-9000 العالمية للجودة. وتتصدر الشركات المصدرة في قطاع الحجر والرخام 10 شركات كبيرة. ومن هذه الشركات شركة الياسين التي تصدر غالبية ما تصنعه من الحجر الفلسطيني للأسواق الخليجية وللأردن، وشركة البهاء التي تنتج ما يقدر ب 20 ألف متر مربع من الحجر شهرياً بأنواعه المتعددة والتي يتم تشكيلها بالإستعانة بورود فلسطين وبالصدف والحلزون المستخرج من بحر الساحل الفلسطيني، إضافة إلى شركة النبعة الجديدة ومؤسسة عمار الخياط الصناعية ومصنع الصاحب للرخام ، وشركة النخيل المتخصصة، حيث شاركت هذه الشركات في معرض الخمسة كبار في دبي ولاقت اهتمام واعجاب الزوار والمختصين بمنتجاتهم وانتهت بإبرام عقود عمل معهم.

ولعل أشهر وأكبر وأنجح الشركات المصنعة للحجر والرخام في منطقة الشرق الأوسط هي شركة نصار للاستثمار وهي شركة تقع ضمن مجموعة شركات نصار العالمية. ويُذكر أنّ مجموعة نصار انطلقت في العام 1984 حيث شيدت أول مصنع للحجر الفلسطيني لها ومن ثم شيدت مصنعاً آخر في المجموعة عام 2000 في الأردن مما مكنها من ولوج الأسواق العربية والدولية نتيجة العمل المتواصل، وبدأت الاستثمار كذلك مع مجموعة مكاتب تسويقية ممثلة في كل من دبي والصين والبرازيل والأردن، وفي عام 2004 بدأت المجموعة في استثمارات جديدة في سلطنة عمان تمثلت في تطوير عدد من المقالع وتشييد مصنعين على التوالي إلى جانب مواصلة المجموعة الاستثمار في فلسطين عبر تشييد عدد من المصانع ومقالع الحجر.

ورأينا أن ننقل قصة نجاح المجموعة كما رواها صاحب المجموعة في إحدى المقابلات الصحفية التي أجريت معه.

" قال نصار نصار صاحب مجموعة شركات نصار للحجر والرخام، إنّ فكرته بالتطوير انطلقت من تفاصيل تخص العملية الإنتاجية والتصنيعية، وإنّ عمله في المحاجر 'المقالع'، أعطته الفكرة والحافز لتطوير هذه الصناعة التي تعرف على تفاصيل تطورها خلال زيارته عدداً من المصانع، والمعارض الإيطالية.

وأكد نصار أنه اشتغل على المعرفة وأدخلها لمصانعه، وبعدها تم توزيعها على كافة القطاع في الأرض الفلسطينية.

ويرى نصار أنّ مرحلة النجاح والإبداع لديه، بدأت في العام 1990 عندما قام بأول عملية ترويج لمنتجاته في السوق الأميركية، وهي الأصعب في العالم، وعرضته هذه الخطوة لانتقادات لاذعة من آخرين، إلا أنّ قناعته قادته إلى مواصلة المشوار، رغم أنّ الحجر الفلسطيني لم يكن معروفاً لا بألوانه ولا بأصنافه، ولجأ إلى تسميته 'بحجر القدس' فكان للاسم استيعاباً عند الديانات، وبدأ الحجر الفلسطيني يُعرف بهذا الاسم.

وقال: في العام 1995 أصبح حجر القدس من الأحجار المميزة والمطلوبة في السوق الأميركية والمحيط، ووصل الاسم كعلامة تجارية إلى السوق الأوروبية والعربية، علماً أن حجر فلسطين موجود في الدول العربية بالشكل التقليدي، وأعطى هذا النجاح فرصاً حقيقية لتطوير العمل، وتميزه على مستوى العالم، ونال حصته في المشاريع الكبيرة.

وتمتلك شركة نصار ثمانية مصانع، منها ثلاثة في الخارج، و15 مقلعاً، منها عشرة في فلسطين، ويعمل لديه 1000 عامل.

ويشير نصار إلى أن حصوله على وسام القدس من الدرجة الأولى من أكثر المواقف التي أثرت عليه في حياته، ودفعته لمواصلة الطريق بجهد أكبر وتحد آخر بمواصلة المشوار في التميز والإبداع، وخدمة الاقتصاد الفلسطيني في أي موقع يكون فيه.

وأشار نصار إلى أنّ الحجر الفلسطيني يتم الآن تسويقه في كل أسواق العالم، ويصل إلى 54 سوقا، إضافة إلى أن جزءاً منه يتم تسويقه تحت أسماء غير فلسطينية، موضحاً أن أكثر الأسواق التي يقوم بالتصدير إليها هي الأميركية، والخليج العربي، والصين، واستراليا، وأوروبا، وبريطانيا وايطاليا وكوريا الجنوبية والصين وفرنسا ونيجيريا، وصولاً إلى البرازيل والتي بلغت معها مجموعة نصّار الدولة رقم سبعين من حيث عدد الدول التي تصدّر لها المجموعة منتجاتها من الحجر والرخام.

وبيّن أنه بعد العام 2008 أصبحت السوق الأميركية تستوعب 38% من إنتاجه وجنوب شرق آسيا والخليج حوالي 70.%.

وقدّر نصار قيمة بيع الحجر الفلسطيني، التي تتراوح ما بين العرض والطلب، بحوالي 600 مليون إلى مليار دولار سنويا، حيث أنّ الكمية المباعة منه تصل لـ30 مليون متر مربع، وحصة نصار منها تتراوح ما بين مليون ومليون وربع متر مربع سنويا، أي بقيمة 50 مليون دولار، وهو رقم يجعل مجموعة نصار تحتل المركز الثاني في العالم على صعيد الإنتاج وحتى على صعيد المبيعات من الحجر والرخام، لافتاً النظر إلى أن منتجه لا يحتاج لإعادة تصنيع له.

وحول مستوى استفادة نصار من الإعفاءات الجمركية للمنتج الفلسطيني في الأسواق العالمية، بين نصار أنَّ هناك إعفاءات بسيطة في السوق الأميركية، ساعدتهم بالتميز انطلاقا من العام 1995، مشيرا إلى أنهم استفادوا في الأسواق العربية، جزئياً من إعفاءات رسوم الجمارك وتحديدا في دول الخليج التي لا تتعدى 5% من قيمة الضرائب.

وأضاف 'بعض الدول العربية لا تلتزم بقرارات القمة العربية، التي تعفي المنتج الفلسطيني من الضرائب رافضا تحديدها.'

وتابع نصار حديثه: الحجر الفلسطيني يستخدم في التلبيس الخارجي وكبلاط داخلي، وأيضا في الزخرفة من حيث امتيازه 'بالأنتيك' أي المعتق، مشيرا إلى أن أصحاب المباني والفلل اصبحوا يتباهون من خلال وضع حجر القدس.

وأكد نصار أن طريقة تسويق وتوريد الحجر للمشاريع الكبرى أعطته ميزة وأفضلية على المنتجات الأخرى إضافة إلى ارتفاع مستوى الصناعة في فلسطين، موضحا أن أكبر تجمع صناعي للحجر والرخام في العالم موجود في الضفة الغربية، مقارنة بعدد السكان والمساحة.

وكشف نصار أن لديه مساعي كبيرة نحو استثمار كبير في إحدى الدول العربية، وسيخرج إلى النور خلال العام القادم، وسيكون مكملا ومساعدا لعمل الحجر الفلسطيني في أسواق دول لم يدخلها نصار من قبل، ما يساعد ويسهل في عملية ترويج وتسويق المنتج الفلسطيني، مسترشدا بتجربته في الأردن التي مكنته من دخول جميع أسواق الدول العربية.

وحول نقل جزء من مصانعه إلى الأردن وعُمان، قال: ليكن معلوما للجميع، أن الأيدي العاملة في فلسطين تمتاز عن جميع الأيدي العاملة في الوطن العربي، بخبرتها ومهارتها.

وأكد أن تكاليف الإنتاج والتصنيع في فلسطين هي الأرخص، لأن الإنتاجية لدى العامل هي الأعلى.

وأضاف: البحث عن مصانع خارج فلسطين، لم يكن من قبيل البحث عن أسعار، وأيد عاملة رخيصة، وإنما البحث عن طرق أخرى لعملية التسويق، والترويج، والدخول إلى أسواق كانت ممنوعة علينا.

وفيما يتعلق بمصنعيه في عُمان، فقال: الشروط كانت تختلف، حيث أن المشاريع الكبرى في العالم تتطلب رخاما وما هو موجود في فلسطين حجر 'لايم ستون'، أما في عُمان فهو رخام وأن العملية التكاملية بين الحجر والرخام سهل علينا، وساعد في ترويج المنتجين لعمان وفلسطين معا.

أما بالنسبة للحجر الفلسطيني، فيمتاز بألوانه الجذابة والأشكال الجميلة، والتي تنتج من عملية تصنيعه المختلفة، إضافة للاسم، والثقة من جراء عملية التسويق الناتجة على مدار 20 عاما سابقة.

وأكد نصار أن حجم استثماراته في فلسطين أكثر من الخارج لغاية الآن، إذ 60 %منها في الأرض الفلسطينية، 'لأن المردود الربحي جيد رغم كل المعيقات والظروف الصعبة.'

وعن الصعوبات التي تواجهها صناعة الحجر، قال: نواجه صعوبات مثل الآخرين، لكن الاستمرار في الحديث عن تلك الصعوبات لا يفيد كثيرا، وإنما البحث عن تجاوزها والتصميم على النجاح هو المفيد.

وأستطرد 'نحن نعاني من منافسة الرخام المستورد للمحلي، وذلك عائد لغياب الترويج للمنتج المحلي، ومحدودية ربحه، رغم أن جودة المستورد أقل منه'، معللا ذلك 'لغياب المواصفات والمقاييس لدى السلطة الوطنية، والضوابط للاستيراد من الخارج.'

ثالثاً: خطوات تنفيذ مشروع استثماري في الأراضي الفلسطينية

يندرج الاستثمار في قطاع صناعة الحجر والرخام ضمن مجالات الاستثمار التي يشملها قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني وقانون المدن والمناطق الصناعية الحرة. ولتنفيذ أي مشروع استثماري هناك مجموعة من الخطوات الأولية اللازمة كما يلي:

– التسجيل لدى وزارة الاقتصاد الوطني:

يتم تسجيل الشركة كشركة أجنبية أو فرع لشركة أجنبية، ولمباشرة التسجيل فعلى المستثمر القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في إعداد وثائق الشركة من عقد التأسيس والنظام الداخلي وتعبئة النموذج الخاص بنوع الشركة المطلوب تسجيلها وتقديمه إلى مسجل الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني ويفضل أن يتم ذلك بمساعدة محام قانوني خصوصاً إذا كان اصحاب الشركة في الخارج فيتم توكيل محام بوكالة رسمية. ويرفق طلب التسجيل بمجموعة من الوثائق والأوراق الثبوتية من صور هويات وجوازات سفر للمؤسسين، وعقد التأسيس، إضافة إلى متطلبات الشركة الأجنبية من إذن عمل من مجلس الوزراء ووكالة المحامي وطلب التسجيل والنظام الداخلي مصدقة حسب الأصول، وقرار مجلس الإدارة باسم الشخص المفوض بالتوقيع عن الشركة ومتابعة التسجيل في فلسطين.

– إصدار شهادة التسجيل:

بعد استيفاء كافة الاجراءات السابقة تصدر شهادة تسجيل مؤقتة، ولا تصدر شهادة التسجيل الأصلية إلا بعد إحضار إثبات بنكي بإيداع 25% من قيمة أسهم الشركة في البنك في حالة الشركات المساهمة الخاصة.

– التسجيل مع المسجل التجاري:

وتتضمن الوثاق المطلوبة عقد التأسيس والنظام الداخلي ونسخ من بطاقات هوية المساهمين واسم الشركة المثبت.

– تقديم طلب الحصول على شهادة استثمار:

يجب على المستثمر الأجنبي الذي يريد إنشاء مشروع أن يقدم طلباً لهيئة تشجيع الاستثمار للحصول على شهادة استثمار، وذلك بعد التسجيل في وزارة الاقتصاد الوطني والسجل التجارين حيث تسهل الشهادات الاجراءات على المستثمرين وتمنحهم بعض المحفزات بعد مباشرة العمل في المشروع كونه سيعامل كمستثمر.

وبعد الانتهاء من التسجيل الرسمي للشركة يمكن البدء بتنفيذ المشروع المراد على أن يتم الحصول على الموافقات اللازمة من البلديات والمجالس المحلية والغرف التجارية والصناعية ومديرية الدفاع الوطني. كما يجب على المستثمر أن يطبق قانون العمل من ناحية شروط وظروف العمل بحيث تكون قانونية للعاملين خصوصاً في القطاعات التي تزيد فيها نسبة الخطورة كقطاع الحجر والرخام. وتخضع الكثير من المنتجات الفلسطينية المراد تصديرها خصوصاً لعمليات فحص للتأكد من أنها مطابقة للمواصفات التي تضعها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية إضافةبناء على المواصفات العالمية.

– إجراءات الاستيراد والتصدير:

وقعت السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من المعاهدات التجارية مع الاتحاد الأوروربي ومنظمة التجارة الحرة الأوروبية والولايات المتحدة وكندا والأردن ومصر. وفي الوقت نفسه عملت على تطوير مجموعة من القوانين والتشريعات والانظمة بهدف تسهيل وتنظيم حركة الاستيراد والتصدير للأراضي الفلسطينية، وتحسين الدخول إلى السوق بالإضافة إلى خفض التكاليف العالية الناتجة عن استخدام المعابر الاسرائيلية.

ويتطلب الترخيص لاستيراد البضائع إلى الأراضي الفلسطينية أن تكون البضائع المستوردة مطابقة للمواصفات الصحية والبيئية التي وضعتها مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية.

وبالنسبة للشركات المصدرة من الضفة الغربية وغزة فهي لا تحتاج إلى طلبات أو تراخيص، باستثناء بعض الأصناف المعينة من البضائع التي تحتاج إلى أن تتطابق مع بعض المواصفات، وعلى المصدرين تسليم شهادة منشأ إلى وزارة الاقتصاد الوطني للمصادقة النهائية. وتقوم وزارة الاقتصاد الوطني بالمصادقة المسبقة وإصدار شهادات منشأ متعددة للأعمال التجارية التي تصدر المنتج نفسه بشكل منتظم.

خـاتـمـــة:

على الرغم من ضعف الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، فإنّ القطاع لا زال مليئاً بالفرص الصناعية الواعدة لتلبية احتياجات السوق المحلي وأسواق التصدير بشرط التحول نحو انتاج ذي جودة عالية مطابق للمواصفات المطلوبة عالمياً. فالاقتصاد الفلسطيني يمتاز بوفرة الأيدي العاملة الماهرة والقادرة على استخدام التكنولوجيات الحديثة وتوطينها، وإنتاج سلع مرتفعة القيمة ذات تنافسية عالية بالمقارنة مع منتجات الدول النامية الأخرى .

وبالرغم من كل التحديات، يصرّ الفلسطينيون على استخدام الحجر في عمليات البناء مما يُبقي هذا القطاع حياً باعتبار الحجر الفلسطيني رمزاً وطنياً هاماً يمتلك بعداً يتعدى البعد الاقتصادي، فيعتبره الفلسطينيون بمثابة النفط الفلسطيني الأبيض الذي يغزو الأسواق العربية والأوروبية.

قائمة المصادر والمراجع

- وزارة التخطيط الفلسطينية، الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية (2008-2010).
- وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، الدراسات الاقتصادية، http://www.met.gov.ps.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرات المسح الصناعي، http://www.pcbs.gov.ps/Default.aspx?tabID=1&lang=ar-jo.
- موقع اتحاد صناعة الحجر والرخام، http://usm-pal.ps/engpages.php.
- موقع مركز الحجر والرخام – جامعة بوليتكنك فلسطين، http://marblecenter.ppu.edu/.
- مركز المعلومات الفلسطيني، قطاع الصناعة في فلسطين، http://www.wafainfo.ps.
- دليل الاستثمار في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2010.
- موقع مؤتمر فلسطين للاستثمار، http://www.pic-palestine.ps/arabic.php.
- موقع الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في فلسطين، http://www.pipa.gov.ps/.
- الحجر والرخام في فلسطين، الاسواق.نت، http://www.alaswaq.net/save_print.php?save=1&cont_id=19368.
- صناعة الحجر والرخام تشق طريقها رغم معيقات الاحتلال، صحيفة الأيام الفلسطينية، 24-10-2011.
- صناعة حجر البناء في الأراضي الفلسطينية، ريبورتاج عباد يحيى، 12-3-2011.
- الحجر الطبيعي، موقع مستشارك للبناء، http://www.homekw.com/bet/showthread.php?t=946.
- نصار نصار وقصة نجاح، وكالة فلسطين للإعلام، 2010، http://palone.net/pnm/news.php?action=view&id=1291.